

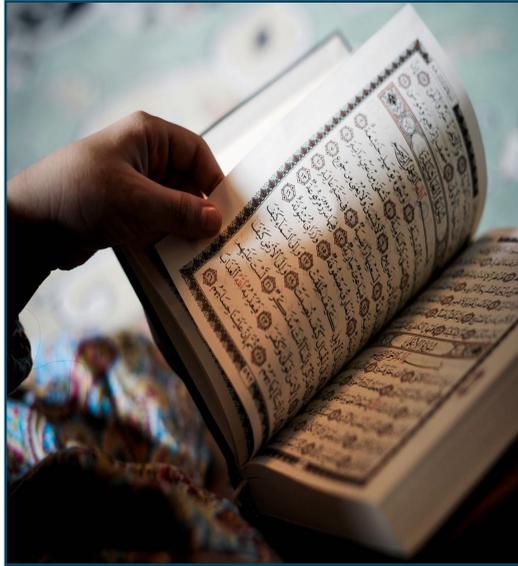


مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies
نماء وانتماء

namacenter



أوراق نماء



التلقي الحدائي للنص القرآني
عبد القادر الشايط

«التلقي الحدائى للنص القرآنى»

«التلقي الحدائي للنص القرآني»

د. عبد القادر الشايط

Abdelkader_chait@hotmail.com



المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
١- القراءات الحدائفة: السباقات التاريخية	٨
٢- المرجعيات والمنطقات في القراءات الحدائفة	٩
أ- المناصرة للمذهب	٩
ب- منح القارئ السلطة الكاملة في ممارسة النقد	١٠
ج- مصادرة القواعد الضابطة للفهم	١٠
د- تعددية المعنى في النص	١٠
هـ- غياب الكفاءة اللغوية	١١
و- معارضة القواعد اللغوية	١٢
ز- إهدار مصدرية قدسية النص	١٣
خاتمة	١٥
قائمة المراجع والمصادر	١٧

مُقَدِّمَةٌ

نشأت حول القرآن الكريم اتجاهات متعددة في التفسير الحديث، تسعى إلى إعادة النظر في مناهج التفاسير القديمة، فتعددت الدراسات القرآنية وتنوعت بدافع فهم الخطاب القرآني ومحاولة تفهيمه إلى المخاطبين فظهرت ألوان جديدة في التفسير، وتغيرت مناهجها من مدرسة إلى أخرى، وتعددت القضايا والمواضيع التي تعالجها كل مدرسة، حيث بذل علماء الأمة وسعهم في استبانة أسرار القرآن وحكمه، كما اجتهدوا للوصول إلى مقاصده العليا، فتنوعت طرائقهم في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتربوية للأمة، وتجديد صياغتها وفق منابع الإسلام الصافية، لما لها من دور استراتيجي في تجديد البناء الحضاري للعالم الإسلامي.

وكان هذا سبباً في ظهور تحيزات فكرية ومذهبية ونزعات أيديولوجية في مدارس التفسير الحديثة، مما أدى إلى انتشار التفسير المذموم، المخالف للغاية العظمى التي نزل القرآن من أجلها، واحتفظت لنا المكتبة الإسلامية ببعض مؤلفاته.

ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث يسعى إلى دراسة الدواعي والأسباب التي أسهمت في ظهور هذا النوع من التفسير، وإدراك المرجعيات والأسس والمنطلقات المؤسسة لهذه المشاريع التفسيرية الحديثة.

١ - القراءات الحداثية: السياقات التاريخية

رغم هذا التراكم الذي تحقق في البحوث القرآنية، وفي الدراسات التفسيرية، على امتداد التاريخ الطويل للأمة الإسلامية، فقد ظهرت في الثقافة العربية الإسلامية المعاصرة عدة اتجاهات تأويلية، تسمى نفسها بالجديدة وأحياناً بالحداثية والمعاصرة غايتها تفسير النص القرآني بمناهج جديدة، غير معهودة ولا مألوفة بين المفسرين والعلماء قديماً وحديثاً.

وقد سعى هذا الاتجاه المنعوت بالاتجاه الحداثي أو الجديد في التفسير إلى تطبيق مبادئ وآليات التأويليات المعاصرة، واعتماد مناهج تحليل الخطاب اللساني على النص القرآني، دون الأخذ بالضوابط اللغوية التي ترجع إلى منطق اللسان العربي، أو استحضار للخصوصيات اللغوية واللسانية والثقافية المميزة بين النص المقروء وهو النص القرآني، وبين المنهج المختار والمنتقى في هذه القراءة، وهو منهج تعود دعائمه ومرجعياته وأساسه إلى المناهج الغربية في تحليل الخطاب التي نشأت في الغرب، وجاءت خصوصاً لنقد النصوص الدينية القديمة لإزالة الاضطراب والغموض عنها.

وإن المرجع في هذه القراءات المنعوتة بالحداثية يعود تاريخياً إلى الفيلسوف الهولندي الذي عاش في القرن السابع عشر، وهو المسمى بسبينوزا (ت١٦٧٧م)، وقد أراد هذا الفيلسوف إنقاذ النص الديني من التحريفات والمغالطات والأخطاء الكبيرة التي أصيب بها في مساره التاريخي الطويل، والعمل على إصلاح التصحيح، وإبعاد التحريف عن الكتاب المقدس، حتى إن أدى هذا الإصلاح إلى اقتراح وفرض معانٍ جديدة توضع في النص أو في هامشه، وتضاف إلى النص الأصلي، بهدف التخفيف من حدة التناقض الكبير، وقوة الاضطراب المتواجد في النص الأصلي.

ما يعني صراحةً أن تنزيل هذا المنهج على النص القرآني يُعدُّ أحد أشكال الانزلاق والانحراف الخطير في عدم مراعاة الفوارق والخصوصيات والسياقات الثقافية والحضارية الفاصلة بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، وهذه الاعتبارات تجعلنا ندرج مشاريع القراءات الحداثية ضمن مشاريع القراءات

المذهبية التي تتجه إلى خدمة الاختيارات الشخصية للمفسر على حساب خدمة النص الذي هو الهدف من تفسير القرآن الكريم.

ما يؤكد لنا أن العديد من النصوص الإسلامية مورش عليها القراءات التعسفية التي تبعد النص عن مقاصده الأساسية التي نزل من أجلها، وأنها ارتكزت على أفكار الفكر الإسقاطي التاريخية، التي تتعامل مع النص تعاملًا انتقائيًا للتشكيك في تراثنا الإسلامي الزاخر، والقدر في ثوابت المسلمين ومرجعياتهم.

٢- المرجعيات والمنطلقات في القراءات الحداثية

أ- المناصرة للمذهب

إن مشاريع القراءات الحداثية تدرج ضمن مشاريع القراءات المذهبية التي تتجه إلى خدمة الاختيارات الشخصية والمذهبية للمفسر على حساب الخدمة العلمية للنص الذي هو القرآن الكريم . .^(١)، يقول محمد عابد الجابري في هذا السياق: «إن النقد التاريخي للنصوص الدينية اليهودية بدأ مع سبينوزا في رسالته الشهيرة «رسالة في اللاهوت والسياسة» وقد استمر هذا النوع من النقد الذي دشنته في الثقافة الأوروبية هذا الفيلسوف اليهودي الهولندي منذ القرن السابع عشر إلى القرن العشرين . . .»^(٢).

وهذه المؤشرات تجعلنا نقول ونقر بأن القراءة الحداثية هي قراءة تحريفية إسقاطية تتجاهل خصوصية النص القرآني^(٣)، هدفها ومبتغاها إبعاد النص عن دلالاته الحقيقية، والعمل على تقديم اختيارات القارئ الشخصية، ومناصرة توجهاته الفكرية، وآرائه الذاتية، حتى وإن كانت هذه المناصرة على حساب ما يحمله النص من معانٍ ودلالات ومقاصد أصلية.

(١) محمد حسين الذهبي (١٩٨٦)، الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها، مكتبة وهبة، مصر، ص ٤٤.

(٢) محمد عابد الجابري، مجلة مقدمات المغربية العدد: ١- السنة ١٩٩٧.

(٣) عبد المجيد الصغير. مجلة الأحياء المغربية، العدد: ٢٦- السنة ٢٠٠٧.

ب- منح القارئ السلطة الكاملة في ممارسة النقد

ما يميز مرجعية هذا الاتجاه ومنطلقه في القراءة والتفسير والتأويل أنه يمنح الحرية الكاملة للقارئ من أجل أن يمارس هذا القارئ سلطته التأويلية على النص حتى وإن كان هذا القارئ لا يملك الكفاءة العلمية، ولا يحمل الشروط التي من شأنها أن تعينه على قراءة النصوص وتفسيرها.

ومن شأن منح هذه السلطة لقارئ النص أن يجعل المعاني في النص متعددة ونسبية، وأحياناً متباينة ومتضاربة، وأن يتحول النص إلى ممر ومعبر لإيصال وتمير اختيارات هذا القارئ الشخصية، والعمل على إسقاطها بالقوة على النص الذي هو موضوع القراءة، وهو منهج تعود دعائمه ومرجعياته وأسسه إلى مناهج نشأت في الغرب، وجاءت خصوصاً لنقد النصوص الدينية القديمة وإزالة الاضطراب والغموض عنها، ونشر مبادئ التغريب الثقافي في البلدان الإسلامية.

ج- مصادرة القواعد الضابطة للفهم

إن تجريد النص من قواعده التي بموجبها يضبط ويفهم ويقرأ وإحلال محله سلطة القارئ التي تعترف له التأويليات الجديدة بالقدرة والكفاءة في التعامل مع النص، وحتى وإن كان هذا القارئ لا يمتلك الكفاءة اللازمة والعلوم الضرورية في قراءة النص، يعني بصريح العبارة دعوة إلى إفراغ النص من معانيه الأصلية ومن محتوياته التي يقرها له اصطلاح التخاطب، وأعراف اللغة العربية، وتحويله إلى نص فارغ يحمل تصورات القارئ والمتلقي الخاصة، ما يعني أنه نص قابل لاحتمال وقبول أي معنى يريده له قارئه ومتلقيه^(١).

د- تعددية المعنى في النص

إن السند في القول بأن النص مفتوح لأي معنى، وقابل للتعدد في المعاني هو استناد معظم أصحاب هذا الاتجاه والمناصرين له، إلى كون طبيعة النص الديني بصفة عامة والقرآني بصفة خاصة نصوص في طبيعتها قابلة وحاملة للتأويل من حيث اتساع دلالة معاني ألفاظها وحضور المجاز بجانب الحقيقة، وهذا ما

(١) محمد حمزة (٢٠١١)، أفق التأويل في الفكر الإسلامي المعاصر، مؤسسة الانتشار، بيروت، ص ٣٥.

يرشحها لأن تكون قابلة لأكثر من معنى، ومنفتحة لأكثر من قراءة، كل قراءة قابلة لأن تحمل أكثر من دلالة بسبب تعدد الفهوم، واختلاف مستويات المتلقين والقراء لفهم هذه النصوص بسبب تنوع سياقات وظروف القراءة وهي سياقات محكومة بعاملَي الزمان والمكان.

والقول بالتعدد في معاني النص أدى بأصحاب هذه القراءات الجديدة للنصوص الدينية في مصادرهم للتراث التفسيري القديم بجميع مدارسه واتجاهاته، هو أن هذه التفاسير القديمة تنطلق من أن هناك معنى واحدًا مودعًا في النص، وما على المفسر إلا أن يعمل على إصابة واستخلاص ذلك المعنى، مما يجعل سلطته في قراءته للنص غائبة، فهو بهذا الوصف أسير للنص . . (١).

وقد نجم عن القول بتعددية المعنى في النص واحتماله لأكثر من معنى في قراءته تبعًا لأحوال القارئ وتباين سياق النص، القول بتعدد وتنوع مستويات قراءة النص تبعًا لأحوال المتلقي النفسية والثقافية والاجتماعية، ولعل الذي يعطي مشروعية هذا التباين والتعدد في القراءة هو خلفيات القارئ الفكرية، واختلاف الحقب التاريخية وتباين العصور التي يتواجد فيها هذا القارئ.

هـ- غياب الكفاءة اللغوية

إن أغلب المناصرين لهذا الاتجاه لا يمتلكون اللغة العربية، فعدم ضبط العلوم الضابطة للتفسير قاسم مشترك بين العاملين والمناصرين لهذا المشروع، فرواده تغيب عندهم الكفاءة اللغوية بحيث يغيب عنهم التمكن من علوم اللغة العربية.

وعدم الكفاءة اللغوية أدى إلى تخطي المنهجية الإسلامية في التعاطي والتعامل مع دلالات النصوص الشرعية من أجل تطويع هذه النصوص وتسخيرها لأهداف ذاتية، فسعيهم وغايتهم كان هو تطبيق مبادئ اللسانيات ومنهجيات التأويل وطرائق تحليل الخطاب على النص القرآني، مما أدى بهم إلى السقوط في كثير من الأخطاء والوقوع في عدد من المزالق المنهجية بحكم التباعد القائم بين النص والمنهج.

(١) الحسن العباقي (٢٠٠٩م)، القرآن الكريم والقراءة الحداثية دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النص عند

محمد أركون، دار صفحات للنشر، ط١، دمشق، ص١٢٣.

وَمِنْ ثَمَّ فَإِنْ كُلُّ تَفْسِيرٍ لَا يَسْتَنْدُ إِلَى مَنْطِقِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْأَدَاءِ، وَقَوَاعِدِهَا فِي الْإِفْهَامِ وَضَوَابِطِهَا فِي التَّخَاطُبِ فَهُوَ تَفْسِيرٌ غَيْرٌ سَلِيمٌ، وَالتَّمَاسُ السَّلَامَةُ فِي التَّفْسِيرِ يُلْزَمُ عَنْهُ تَحْكِيمُ مَعَايِيرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي تَفْسِيرِ الْخَطَابِ، لِأَنَّ الْخَطَابَ الشَّرْعِيَّ عَامَةً وَالْقُرْآنِيَّ خَاصَّةً خَطَابٌ نَزَلَ بِلُغَةٍ عَرَبِيَّةٍ، تَحْكُمُهُ قَوَاعِدُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَكَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى هَذَا الْخَطَابِ مَا يَجْرِي عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ قَوَاعِدِ وَظَوَاهِرٍ وَمَقْتَضِيَّاتٍ لُغَوِيَّةٍ وَنَحْوِيَّةٍ وَدَلَالِيَّةٍ مِنْ حَذْفٍ وَإِضَافَةٍ وَتَصْرِيحٍ وَكِتَابَةِ وَخُضُوعٍ، وَتَحْكِيمِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْإِسْتِنْبَاطِ تَمْلِيهِ عَرَبِيَّةِ الْخَطْبِ الْقُرْآنِيِّ، وَهُوَ مَا أَكَّدَهُ صَاحِبُ كِتَابِ مَجَازِ الْقُرْآنِ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ^(١).

و- معارضة القواعد اللغوية

إِنَّ التَّأْوِيلِيَّاتِ الْجَدِيدَةَ الْهَادِفَةَ إِلَى قِرَاءَةِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ كَانَتْ تَسْعَى جَاهِدَةً إِلَى إِفْرَاقِ النَّصِّ مِنْ مَعْيَارِيَّتِهِ الضَّابِطَةِ لِفَهْمِهِ، وَمِنْ قَوَاعِدِهِ الَّتِي بِمُوجِبِهَا يُقْرَأُ النَّصُّ، وَإِحْلَالِ مَحَلِّهِ سُلْطَةَ الْقَارِئِ الَّتِي تَعْتَرِفُ لَهُ التَّأْوِيلِيَّاتِ الْجَدِيدَةُ بِالْقُدْرَةِ وَالْكَفَاءَةِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ النَّصِّ، وَحَتَّى وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَارِئُ لَا يَمْتَلِكُ الْآلِيَّاتِ الْأَوَّلِيَّةَ، وَالْقَوَاعِدَ الْأَسَاسِيَّةَ فِي قِرَاءَةِ النَّصِّ، الَّتِي اعْتَبِرَتْ الْإِلْمَامَ بَعْلُومِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ الْفَهْمِ وَالْإِسْتِنْبَاطِ.

التَّقْصِيرُ أَوْ التَّجَاهُلُ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي بَهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ اعْتِدَاءٌ صَرِيحٌ عَلَى النَّصِّ الَّذِي نَزَلَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لِأَنَّ الْإِنْضِبَاطَ لِقَوَانِينِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ وَمَعْهُودِهِ فِي التَّخَاطُبِ قَيْدٌ أَسَاسِيٌّ وَضَابِطٌ مَنْهَجِيٌّ لِأَزْمِ فِي التَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ كِتَابَ اللَّهِ لَا يَفْهَمُ إِلَّا وَفْقَ مَدْلُولِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَمِنْ شَأْنِ اسْتِحْضَارِ الشَّرُوطِ وَالضُّوَابِطِ الَّتِي بَهَا يُقْرَأُ النَّصُّ الشَّرْعِيُّ أَنْ تَضَعُ حَدًّا لِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الَّتِي لَا هَمَّ لَهَا سِوَى التَّلَاعِبِ بِالِدَّلَالَاتِ وَالْمَعَانِي الْأَصْلِيَّةِ وَالتَّبَعِيَّةِ لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ.

(١) أَبُو عَبِيدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى التَّمِيمِيُّ الْبَصْرِيُّ (ت ٢٠٩هـ)، مَجَازِ الْقُرْآنِ، مَكْتَبَةُ الْخَانَجِي، الْقَاهِرَةَ،

ز- إهدار مصدرية قدسية النص

إن المناصرين لهذا الاختيار يدعون علانية أن في مجال النقد تستوي النصوص وتتماثل فيما بينها، بصرف النظر عن جنسها، أو عن نوعها أو مصدرها، فالنصوص التي تستمد شرعيتها، وأصولها من الوحي تتماثل مع النصوص التي تصدر ويتجها البشر.

وبموجب هذه التسوية حاولوا إخضاع هذه النصوص ونحوها لبدعتهم، فأولوها بما يخرجها عن حقيقة المراد بها ويجعلها لا تتعارض مع مذهبهم، تعصباً لما اعتقدوه^(١)، ووضعها في محك النظر والنقد والتفكيك وتقييدها بسياقها التاريخي، من أجل رفع القداسة وإلغاء التعالي عنها، وجعل النص الديني يستوي مع النص البشري بصفة عامة.

والمنطلق المعرفي لأصحاب القراءة الحداثية هو أن ما دُوِّنَ وَكُنِبَ حول القرآن الكريم، بما في ذلك كتب التفسير قد مارست قراءة إيمانية قوية على النص القرآني، ولم تكن لها الشجاعة أن تمارس عملية النقد على النص القرآني . . .

ورغم تنوع واختلاف المذاهب في قراءتها وتفسيرها للقرآن الكريم، فإن المنطلق الجامع والمشارك بينها كان دائماً هو الانطلاق من مرجعية القرآن من حيث هي المرجعية الأولى المعتمدة في تفسير القرآن الكريم، العلوم المشتغلة فيه، والمناهج الساعية إلى تفسير القرآن الكريم، ورغم اختلاف مرجعيات هذه العلوم، ومنطلقات أصحابها ومؤسسيها وروادها في التفسير والبيان والاستمداد فإن الجامع بينها، والمشارك فيها هو الانطلاق من هذا المبدأ، والأخذ بهذا المرجع والالتزام بهذا الثابت والتقيد بهذا الضابط الذي يعد من كليات وأصول علم التفسير، ومن مداخله الأساسية، «ذلك أن القاعدة الأساسية لمن تصدى لتفسير، واختار التأويل لكتاب الله هو أن ينطلق من المنقول ويعده الأصل، ويستعين بالمعقول ويعده خادماً ومكملاً ومعيناً على التفسير والبيان لكتاب الله،

(١) طاهر محمود محمد يعقوب، أسباب الخطأ في التفسير، دار ابن جزي، بيروت، ط١،

قال الإمام النووي الشافعي: «ويحرم تفسيره بغير علم، والكلام في معانيه لمن ليس من أهلها، والأحاديث في ذلك كثيرة، والإجماع منعقد عليه...»^(١).

وعلى هذا الأساس والاعتبار نقول إنه لا ينبغي لمفسر القرآن الكريم أن يعتمد إلى تفسير القرآن الكريم برأيه المجرد دون الاستناد إلى دليل أو الأخذ بحجة أو برهان نقلي، لأن التفسير بالرأي المجرد دون الاستناد إلى دليل نقلي تحكم ودعوى «لأن المدعي بدعوى لا برهان عليها متحكم، والتحكم لا يعجز عنه أحد...»^(٢).

بالمقابل لا يجب أن يفهم من هذا أن وضع قانون التأويل والتفسير يعني الحكر والوصاية على تقييد العقل، وعلى ممارسة الاجتهاد والنظر في النص القرآني، لكن نقول إن من شأن التقييد بهذا المنهج أن يفضي إلى ضبط المعنى، ويرشد المفسر في الوصول إلى المعنى المراد في النص^(٣).

(١) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١٩٤/٢ - جلال الدين السيوطي، لإتقان في علوم القرآن: ٢٥٧/٢.

(٢) محمد بن جرير بن غالب الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٥٦٢/٣.

(٣) رقية طه جابر العلواني (٢٠١٣م)، أثر العرف في فهم النصوص، دار الفكر للطباعة، دمشق، ط١، ص٣٢.

خاتمة

إن النتيجة التي يمكن الخروج بها بعد هذا التحليل الذي خصصناه للإشكال المنهجي في مشاريع القراءات الحداثية للنص القرآني هو أن أصحاب هذه المشاريع رغم زعمهم أنهم يتوسلون بالمنهج العلمي في التحليل، ويتمسكون بالحياد في الاستنتاج والموضوعية في البناء والتركيب، فإنه قد تعارضت مقدماتهم مع نتائجهم، واتسمت قراءاتهم للنص بكثير من الاضطراب والتعارض والتناقض في أثناء تفسيرهم للآيات، والتسرع في استصدار الأحكام والإبهام في الاستنتاج، ولعل ذلك راجع إلى رغبتهم الجامحة في تسويق مشروعهم الفكري حتى ولو كان هذا التسويق على ثوابت القرآن الكريم وأصول الإسلام.

وإن هذه المشاريع في نهاية المطاف ما هي إلا امتدادات للاتجاه الباطني الذي ساد قديماً بين بعض المفسرين، والذي وضع ضمن أهدافه الأساسية استشكال المعنى على متلقي النص، وإبعاد القارئ عن المعنى الأصلي، وحتى التبعي الذي يحتمله النص وتشهد له اللغة في سعة معانيها في الأداء والتخاطب.

قائمة المراجع والمصادر

- محمد حسين الذهبي (١٩٨٦)، الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها، مكتبة وهبة، مصر، ص ٤٤.
- محمد عابد الجابري، مجلة مقدمات المغربية العدد: -١- السنة ١٩٩٧.
- عبد المجيد الصغير. مجلة الأحياء المغربية، العدد: ٢٦- السنة ٢٠٠٧.
- محمد حمزة (٢٠١١)، أفق التأويل في الفكر الإسلامي المعاصر، مؤسسة الانتشار، بيروت، ص ٣٥.
- الحسن العباقي (٢٠٠٩م)، القرآن الكريم والقراءة الحداثية دراسة تحليلية نقدية لإشكالية النص عند محمد أركون، دار صفحات للنشر، ط ١، دمشق، ص ١٢٣.
- أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، مجاز القرآن، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١٣٨١هـ، ١٠/١.
- طاهر محمود محمد يعقوب، أسباب الخطأ في التفسير، دار ابن جزي، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ، ص ٦٤٧.
- بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١٩٤/٢ - جلال الدين السيوطي، لإتقان في علوم القرآن: ٢٥٧/٢.
- محمد بن جرير بن غالب الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٥٦٢/٣.
- رقية طه جابر العلواني (٢٠١٣م)، أثر العرف في فهم النصوص، دار الفكر للطباعة، دمشق، ط ١، ص ٣٢.